سلامها بان لا يطول بينهما فصل اي ولو اختيارا لكان مكروها في طوله فيضر لانه رخصة وهي لا يصار اليها الا بيقين والفصل بها في الفصل الطويل ولو بعذر كجنون او اغماء او سهو ولهذا تركت الروابت بينهما فيصير راتبة الاولى القبلية ثم الفرضين ثم راتبة الاولى البعدية ثم راتبة الثانية فتى حصل فصل وجب تاخير الثانية الى وقتها ومن الفصل المضر صلاة ركعتين ولو باخف ممكن بغير ان اسرع بهما اسراعا مفرطا على خلاف العادة لم يضر فيه الجمع تامل ولو ذكر بعدهما ركنا من الاولى وعبارة متنه البهجة وبعض اركان الصلاة الاولى انه يتذكر انه قد اهمله بعدها بالجمع وما تلى يعيدها في وقتها الموسع ان طال فصل وبعيد كلا في وقتها من لا دربي المحلا بغير جمع تقديم صادف بصورتين جمع التاخير وصلاة كل في وقتها بها اي جميعها مقصورة ان اراد قصرها والا فتامة وهذا هو المعتمد وان وقعت اداء اي وان اخرها الى وقت لو فعلها فيه لوقعت اداء بان اخرها الى ان بقي ما يسع ركعة فلا جمع على المعتمد بل تصير الاولى قضاء ان فعلها في وقت الثانية صارت الاولى قضاء اي من غير اثم وفارق الاكتفاء في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية فقط مراعاة لعدم البطلان فتامل بر ماوي وخرج بقوله بعدهما اي من قوله فيما مر ولو ذكر بعدهما ما لو علم في اثنا الثانية تذكر كن من الاولين فان طال الفصل فكما بعد الفراغ والا بنى على الاولى ويبطل احرامه بالثانية وبعد البناء اتى بها اولا ومن الثانية بتاريخ وبنى كما ياتي للمؤلف فتفطن بقوله بعدها لهذا التفصيل كما في حج نز

وما حشه بقوله ينبغي الخ مخالف لاطلاقهم اي حيث اشترطوا للصحة الجمع بقاء العذر الى تمام الثانية فانه لو قام فيلمها بطل الجمع واذا بطل صارت الاولى قضاء لوقوعها خارج وقتها وتعليلهم ايماء ان الاولى تابعة للثانية في الاداء للعذر الخ وقياس ما مر الخ واجرى الطاوي معتمد على اطلاقه اي من حيث اشتراط دوام السفر الى تمام جمع التاخير

وان

وان قدم المتبوعة ومن الاكتفاء به في وقت عقد الثانية اذا جمع تقديما والا اي بان نواها السفر في اثنا الثانية جاز ان ينصرف اليها اي الى السفر لوقوع بعضها اي الثانية فيه اي في السفر وان ينصرف الى الحضر فتكون قضاء عن الاولى ونحوه الجمع عطفا على المطر ذا بين بخلاف ما اذا لم يذو بان حصل بهما مشقة فهي نوع حرج يبيد نعم لو كان احدهما قطعا كما ياتي منه جاز الجمع به كما في الشامل وغيره وفي معناه البرد ويرجع في الذ خايراهم ر وفي السفر وقع في رواية لا مطر وهو منافي لما نقل عن الشافعي من قوله اري ذكر في المطر قالم ر واجيب بان رواية لا مطر شاذة او معناه ولا مطر كثيرا ومستدام فلعله انقطع في اثنا الثانية ليست الى الجامع اي ليست باختيار الشخص الجامع وفي وسعه اي الذي يريد الجمع فقد ينقطع اي المطر نحو المطر كالبرد والثلج ليغاير اي نحو المطر الجمع وهو ظاهر عقد ويشترط ان يصلي جماعة الخ اشتمل كلامه سابقا ولاحقا على خمسة شروط ان يوجد العذر عند التحرم بهما وعند تحلله من الاولى وبينهما وان يصلي جماعة وبصلي بعيد عرفا وان يكون بحيث يتاذى بالمطر في طريقه وهذه شروط زايده على الترتيب والموالاة بينه الجمع فهي معتبرة ايضا كما صرح به في متن المنهج وكان ينبغي ان ينبه على ذلك بجملة الشروط الثمانية ان يصلي جماعة والجماعة لا تشترط في الاولى لوقوعها في وقتها وانما هي شرط في اول جزء من الثانية وان انفرد واقبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامامة اي في الصلاة الثانية لانها التي تشترط فيها الجماعة كما قرروا فلم تنعقد صلاتهم ان علم المامومون ان لم تنعقد صلاتهم والا انعقدت ويشترط في صحة صلاة الامام ان لا يتباطا الماموم عن الامام بحيث انهم لم يدركوه معه في ركن فعلي قدر ركوعه صحت صلاته اه فحصل ما ذكره ثم ونظر عن م ر ان يصلي اي مسجدا او غيره اي خلافا لمن يصلي في بيته لغرا او جماعة هذا احتراز

Copyright Reading University